



الإصلاحات لم يلمسها الأتراك حتى الآن

## المركزي التركي يحاول السيطرة على التضخم برفع أسعار الفائدة

### الاقتصاد ينكمش إلى مستويات أعمق رغم مساعي الإنعاش

وهذا الشهر، حدد إقبال هدف تضخم سنوي بنسبة 9.4 في المئة بحلول نهاية عام 2021 والهدف النهائي للحكومة هو خفض التضخم إلى خمسة في المئة بحلول الوقت الذي سيواجه أردوغان إعادة انتخابه في عام 2023.

ويكشف ارتفاع معدل التضخم الأساسي في تركيا إلى أعلى مستوى على الإطلاق عن حجم التحديات التي تواجه السلطات الاقتصادية في أنقرة في محاولاتها خفض الأسعار لتتمكن من خفض أسعار الفائدة المرتفعة التي تعرقل النمو الاقتصادي.



جيسون توفى

قرار المركزي سيكون  
مطمئناً للمستثمرين  
بشكل مؤقت

كما تعهد ببناء احتياطي البنك المركزي تدريجياً والتوقف عن التدخل في السوق لاستهداف أسعار الصرف الأجنبي.

وتعمقت الليرة من استعادة نحو 10 في المئة من قيمتها مقابل الدولار بعد التغيير وسط توقعات السوق بأن السياسة النقدية التقليدية تعود في تركيا. وقبل اجتماع لجنة السياسة النقدية في المركزي، قال جيسون توفى المحلل في كابيتال إيكونوميكس في مذكرة بحثية "سيوفر اجتماع الخميس المزيد من الطمأنينة للمستثمرين بأن التحول إلى الأساس التقليدية باق".

واضاحاً "تعتقد أن البنك المركزي ربما يكون فعل الآن ما يكفي ونتوقع أن يظل معدل إعادة الشراء لمدة أسبوع عند 17 في المئة على الأقل لأشهر الستة المقبلة أو نحو ذلك".

وتزعمت ثقة أسواق المال بالاقتصاد التركي بدرجة كبيرة العام الماضي نتيجة تدخلات الرئيس رجب طيب أردوغان في السياسة المالية، إضافة إلى سياساته الخارجية التي أفقدت تركيا معظم أسواق المنطقة وأربكت علاقاتها مع الدول الغربية.

وبلغت الأزمة نزوتها في مايو 2018 بسبب تصريحات أردوغان وإصراره على فرض عقوبات تجارية، كان آخرها إلغاء مزايا تفضيلية ممنوحة لتركيا.

وخلال حقبة التحفيز النقدي القياسي في الاقتصادات العالمية الكبرى تعزز أداء الاقتصاد التركي في ظل تدفق رؤوس الأموال الساخنة، لكن تلك الأموال الساخنة راكمت جبلا من الديون على الشركات.

وحيث بدأت مرحلة تشديد السياسات النقدية العالمية انكشفت الأسس الهشة للاقتصاد التركي، حيث يرحب المحللون بصعوبة خروجه من تداعيات السياسات النقدية البعيدة عن الحسابات الاقتصادية السليمة.

فاجأ البنك المركزي التركي المحليين الخميس حين رفع أسعار الفائدة الرئيسية على الرغم من أن الخطوة لن يكون لها تأثير سريع على معدل التضخم الذي قد يرتفع في ما تبقى من العام الجاري، مما قد يفاقم الضغوط على الاقتصاد بشكل أكبر في ظل أزمة الوباء.

انقرة - رفع البنك المركزي التركي أسعار الفائدة بشكل كبير بلغ 200 نقطة أساس، وهو ما يزيد بعض الشيء عما كان متوقعا، وذلك في مسعى لكبح جماح تضخم تدور قيمته في خانة العشرات وإقبال غير مسبوق على الدولار، وذلك في وقت يسعى فيه المحافظ الجديد ناسي إقبال لتعزيز الثقة في سياسة البنك. وعقب اجتماع لجنة السياسة النقدية أعلن المركزي الخميس سعر الفائدة الرئيسية إلى 17 في المئة، في خطوة رجب بها خبراء الاقتصاد واعتبروها مؤشرا على أن تركيا المتزامنة ماليا تتبنى سياسة نقدية تقليدية مجددا.

ويعني القرار أن سعر الفائدة ارتفع بمقدار 6.75 نقطة مئوية في شهر واحد فقط في تناقض صارخ مع قرارات العديد من البلدان لخفض تكاليف الاقتراض للمساعدة في إنعاش الاقتصادات التي تضررت بشدة من فيروس كورونا.

ويقول محللون إن توقعات البنك بوصول معدل التضخم في نهاية العام الحالي إلى 14 في المئة وهو أعلى معدل في أوروبا تبدو متفائلة كثيرا، خاصة في ظل الضبابية التي تخيم على مؤشرات النمو الاقتصادي وتعرض قيمة الليرة إلى المزيد من التدهور رغم محاولات إنقاذها.

وتؤدي معدلات التضخم المرتفعة عادة إلى تآكل القوة الشرائية للسكان وهو ما يعني أنهم يملكون مالا قليلا مقارنة بحاجتهم إلى الإنفاق على شراء السلع والحصول على ضمانات مشتريات مكلفة مثل السيارات والمسكن.

وبات الاقتصاد التركي على وشك الانهيار مجددا وخيارات الرئيس رجب طيب أردوغان محدودة بعد أن تلقت تصريحاته والوعود الاستعراضية التي يواصل إطلاقها ضربة جديدة مع تعقيد الأزمات بفعل وباء كورونا المستجد. وجاء تحرك المركزي بعد عامين من ثبات سعر الفائدة أو خفضه بسبب اعتقاد الرئيس رجب طيب أردوغان غير التقليدي بأن المعدلات المرتفعة تسبب التضخم.

وأدت تلك السياسة إلى خسارة الليرة التركية ما يقرب من ثلث قيمتها مقابل الدولار إذ استنزف البنك المركزي احتياطياته في محاولة لدعم العملة. وفي يونيو الماضي، أبقى المركزي التركي سعر الفائدة الرئيسي دون تغيير، مما أثار دهشة المستثمرين الأجانب، لكن القرار لم يخلف تأثيرا ملحوظا على الليرة، بعد تسع مرات من خفض. وباتت أسعار الفائدة عند 8.25 في المئة بعد أن كانت 24 في المئة في يوليو 2019، في حملة من التسهيلات المالية

## بكين تكثف ضغوطها على علي بابا بإجراء تحقيق لمكافحة الاحتكار

الشيوعي ما قد يفسر القرار الذي اتخذته

الثلاثاء السلطات. وعلى جاك ما ربما إعادة النظر في مدونة السلوك التي عرضها في منتدى دافوس في 2017 عندما قال إنك "تتمتع فلسفتي في أن أعشق السلطة لكن دون أن أصل إلى حد الارتباط بها".

وفي وقت سابق فرضت الهيئة الصينية لتنظيم السوق "سامر" غرامة على مجموعة علي بابا وشركة مدعومة من تينسنت بسبب عدم تقديم التصريحات المناسبة للسلطات بشأن عمليات الاستحواذ السابقة.

وجاءت الغرامات بصفقتها إشارة أخرى إلى أن بكين تتخذ موقفا أكثر صرامة من شركات التكنولوجيا الكبرى في البلاد.

وحذرت الصين شركات الإنترنت الإثنتين من أنها لن تتسامح مع الممارسات الاحتكارية وأن تستعد للمزيد من التدقيق، حيث فرضت غرامات وأعلنت عن تحقيقات في صفقات تشمل علي بابا.

وقالت إدارة الدولة لتنظيم السوق "سامر" إنها فرضت غرامة على علي بابا وشينا لبيتراتور المدعومة من تينسنت وهيئ بوكس بقيمة 76464 دولارا لكل منها لعدم الإبلاغ عن الصفقات السابقة بشكل صحيح من أجل مراجعات مكافحة الاحتكار.

ويشير تحرك "سامر" بالرغم من القيمة الصغيرة للغرامات إلى نية المنظمين الصينيين تنظيم شركات التكنولوجيا، التي نما العديد منها إلى حد كبير دون عوائق على مدى السنوات القليلة الماضية، وتحولت إلى أجزاء رئيسية من الحياة اليومية في الصين.

ونشرت "سامر" الشهر الماضي مسودة للقواعد تتطلع إلى وقف الممارسات الاحتكارية لنصائح الإنترنت، ومثلت المسودة أحد المقترحات الأكثر شمولاً في الصين لتنظيم شركات التكنولوجيا الكبرى.

وتتعلق قضايا "سامر" بخطوة على بابا لاستحواذ على الحصة الكبرى في مشغل المتاجر المتعد الأقسام إين تايم، واستحواذ شينا لبيتراتور على ميديا نيوكلاسيك، واستحواذ هيف بوكس على شينا بوست سمارت لوجستيك.

كما أدرك على الفور الإمكانيات الهائلة التي توفرها الهواتف الذكية، وبفضل خدمته "علي بلاي" صار أول من قدم خدمة الدفع الإلكتروني على هذه الهواتف. وقال لشبكة "سي.ان.ان"، "في المرة الأولى التي استخدمت فيها الإنترنت كتبت على لوحة المفاتيح وقلت لنفسني: هذا شيء سيغير العالم والصين".

وفي 2006 أرغمت عملية بدء تشغيل منصة علي بابا الإلكترونية مجموعة "أي باي" الأميركية على الانسحاب من السوق الصينية، ما فتح الباب واسعا أمام منافستها.

وأطوار جاك ما الغربية، والذي يقارن أحيانا بكائن فضائي، تبرز في العالم الرتيب للمقاولين الصينيين؛ ففي 2017 صعد إلى خشبة المسرح متكررا بزي مايكل جاكسون خلال حفل أقامته مؤسسته.

ورغم ذلك فهو عضو في الحزب الشيوعي الصيني الحاكم. من دافوس إلى وول ستريت، قابل كبار شخصيات العالم ووعده دونالد ترامب بإنشاء مليون وظيفة في الولايات المتحدة في يناير 2017 عندما كان الملياردير الأميركي يستعد لدخول البيت الأبيض.

لكنه تخلف لاحقا عن وعده منذرعا بالحرب التجارية التي شنها الرئيس الأميركي على بلاده. وفي سبتمبر 2018 أعلن جاك ما أنه سيتقاعد في 2019 في عيد ميلاده 55.

وينوي تخصيص وقته لأعمال خيرية في مجال التربية على غرار مثله الأعلى مؤسس مايكروسوفت بيل غيتس. ونجاحاته التي لا حدود لها أكسبته أدوات في الأوساط القيادية للنظام

لتمكين الاقتصادات العربية، وتعزيز التكامل المالي الإقليمي من خلال تشجيع استخدام العملات العربية في مقاصة وتسوية المعاملات عبر الحدود. "بني"، هي منصة دفع متعددة العملات تقدم خدمات المقاصة والتسوية بالعملات العربية والدولية التي تتوافر فيها شروط الأهلية، لمقاصة وتسوية المعاملات المالية العربية البنائية، وكذلك

ووضعت الدول العربية قبال أكثر من ثلاث سنوات كافة الخطط التي تدعمها البنوك العربية في 22 بلدا من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والمتعلقة بوضع نظام مستقل للمدفوعات بين دول المنطقة، بعدما تسبب ارتفاع تكاليف الامتثال، وقيام بنوك عالمية بتقليص حجم أنشطتها، في تقويض الترتيبات الموجودة.

وفي السابق، كانت تتولى البنوك العربية مراسلة معظم المدفوعات والتسويات بين الدول العربية، وهي تقوم بدور الوكيل للمؤسسات الأجنبية التي ليس لها حضور فعلي في دولة ما.

ورفع تشديد بنوك أميركية وأوروبية خلال السنوات الأخيرة قواعد مكافحة غسل الأموال، تكلفة

هذه الممارسة، في حين خرجت بعض البنوك من السوق، للتركيز على قطاعات أكثر ربحية.

شددت السلطات الصينية حملتها لمكافحة احتكار عمالقة التكنولوجيا باستهداف جديد ضد شركة "علي بابا" للتجارة الإلكترونية، حيث وجهت ضربة قاسية إلى رجل الأعمال اللامع جاك ما بعد تعليق خطط طرح أنت غروب التي تعد علي بابا المساهم الرئيسي فيها.

بكين - صار جاك ما أشهر رجل أعمال في الصين ورمز الشخص العصامي في نظر مواطنيه، لكنه يواجه اليوم نقمة السلطات الصينية التي تبسو مصممة على أن تقطع عليه الطريق.

وكان الأستاذ السابق للغة الإنجليزية الذي تقاعد رسميا من مجموعة علي بابا العملاقة للبيع بالتجزئة على الإنترنت العام الماضي، يأمل في أن تتخطى ثروته 70 مليار دولار مع طرح مجموعة أنت الأولى عالميا للدفع على الإنترنت، في بورصتي هونغ كونغ وشنغهاي.

والتلثاء، أعلنت سلطات الوصاية تعليق العملية وقيمتها 34.4 مليار دولار، لأن هذه السلطات متقلبة من أنشطة عمليات الدفع الإلكتروني لعلي بابا. وتكون بذلك وجهت ضربة قاسية إلى جاك ما (56 عاما) الذي يبقى المساهم الأول في المجموعة التابعة لعلي بابا.

34.4 مليار دولار قيمة طرح أنت غروب الذي علقته الوصاية الصينية، ما يمثل ضربة لعلي بابا

وفي الساعات الأخيرة تراجع سهم علي بابا في بورصتي وول ستريت وهونغ كونغ، مهددا بمخو لقب صاحب أكبر ثروة في الصين وفقا لترتيب وكالة بلومبرغ للتصنيف الائتماني.

وشكل ذلك ضربة للملياردير الذي ساهم في تحول الصينيين إلى الشراء عبر الإنترنت من خلال تأسيس علي بابا في 1999.

ويسرد الإعلام الصيني بداياته، إذ نشأ في أسرة فقيرة، وبالكاك كان يستطيع والده تأمين حاجاتها، ولم يكن متفوقا في دراسته وكان يقوم بوظائف إلى أن أسس علي بابا من شقة في هانغزو بمبلغ قيمته 60 ألف دولار اقترضه من اصدقاء.

ويستولى البنك الأهلي التجاري السعودي، أكبر البنوك السعودية، دور بنك التسوية للريال، الربوط بالدولار الأميركي منذ أكثر من 30 عاما عند 3.75 ريال لكل دولار. وبنك الخطوة تعتبر العملة السعودية ثالث عملة عربية للتسوية مدرجة في المنصة إلى جانب الدرهم الإماراتي والجنينة المصري.

وترى السعودية أكبر اقتصاد عربي بناتج محلي يتجاوز 700 مليار دولار في 2019، كما أنها أكبر مصدر للنفط في العالم، أن إدراج الريال في المنصة أمر أساسي في تحقيق رؤيتها

## الريال السعودي ينضم لعملات تسوية المدفوعات العربية

لتمكين الاقتصادات العربية، وتعزيز التكامل المالي الإقليمي من خلال تشجيع استخدام العملات العربية في مقاصة وتسوية المعاملات عبر الحدود. "بني"، هي منصة دفع متعددة العملات تقدم خدمات المقاصة والتسوية بالعملات العربية والدولية التي تتوافر فيها شروط الأهلية، لمقاصة وتسوية المعاملات المالية العربية البنائية، وكذلك

ووضعت الدول العربية قبال أكثر من ثلاث سنوات كافة الخطط التي تدعمها البنوك العربية في 22 بلدا من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والمتعلقة بوضع نظام مستقل للمدفوعات بين دول المنطقة، بعدما تسبب ارتفاع تكاليف الامتثال، وقيام بنوك عالمية بتقليص حجم أنشطتها، في تقويض الترتيبات الموجودة.

وفي السابق، كانت تتولى البنوك العربية مراسلة معظم المدفوعات والتسويات بين الدول العربية، وهي تقوم بدور الوكيل للمؤسسات الأجنبية التي ليس لها حضور فعلي في دولة ما.

ورفع تشديد بنوك أميركية وأوروبية خلال السنوات الأخيرة قواعد مكافحة غسل الأموال، تكلفة هذه الممارسة، في حين خرجت بعض البنوك من السوق، للتركيز على قطاعات أكثر ربحية.

الرياض - أعلنت مؤسسة النقد العربي السعودي (البنك المركزي) الخميس، إدراج الريال السعودي عملة تسوية في منصة "بني" للمدفوعات العربية، التابعة للمؤسسة الإقليمية لمقاصة وتسوية المدفوعات العربية المملوكة لصندوق النقد العربي.

وكان صندوق النقد العربي، الذي يتخذ من الرياض مقرا له، قد أعلن في شهر أبريل 2018 أن تأسيس كيان إقليمي مستقل بقيمة 100 مليون دولار يهدف إلى تسوية المدفوعات بين الدول العربية المتضوية تحت رايته. وأكد حينها أن الهدف هو دعم استخدام العملات المحلية في عمليات التسوية بين الدول العربية، إلى جانب العملات العالمية الرئيسية.

واللافت أنه بعد أكثر من عامين من إطلاق تلك المنصة، لم ينضم إليه سوى عدد قليل جدا من الدول، لأسباب يعزوها بعض المحللين إلى الأمور التنظيمية وربما لأنها غير مهمة بالنسبة لبعض الدول، بينما يعتقد آخرون أن الأزمات الداخلية لبعض الدول أجلت الدخول تحتها.

وستتولى البنك الأهلي التجاري السعودي، أكبر البنوك السعودية، دور بنك التسوية للريال، الربوط بالدولار الأميركي منذ أكثر من 30 عاما عند 3.75 ريال لكل دولار. وبنك الخطوة تعتبر العملة السعودية ثالث عملة عربية للتسوية مدرجة في المنصة إلى جانب الدرهم الإماراتي والجنينة المصري.

وترى السعودية أكبر اقتصاد عربي بناتج محلي يتجاوز 700 مليار دولار في 2019، كما أنها أكبر مصدر للنفط في العالم، أن إدراج الريال في المنصة أمر أساسي في تحقيق رؤيتها

لتمكين الاقتصادات العربية، وتعزيز التكامل المالي الإقليمي من خلال تشجيع استخدام العملات العربية في مقاصة وتسوية المعاملات عبر الحدود. "بني"، هي منصة دفع متعددة العملات تقدم خدمات المقاصة والتسوية بالعملات العربية والدولية التي تتوافر فيها شروط الأهلية، لمقاصة وتسوية المعاملات المالية العربية البنائية، وكذلك

ووضعت الدول العربية قبال أكثر من ثلاث سنوات كافة الخطط التي تدعمها البنوك العربية في 22 بلدا من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والمتعلقة بوضع نظام مستقل للمدفوعات بين دول المنطقة، بعدما تسبب ارتفاع تكاليف الامتثال، وقيام بنوك عالمية بتقليص حجم أنشطتها، في تقويض الترتيبات الموجودة.

وفي السابق، كانت تتولى البنوك العربية مراسلة معظم المدفوعات والتسويات بين الدول العربية، وهي تقوم بدور الوكيل للمؤسسات الأجنبية التي ليس لها حضور فعلي في دولة ما.

ورفع تشديد بنوك أميركية وأوروبية خلال السنوات الأخيرة قواعد مكافحة غسل الأموال، تكلفة هذه الممارسة، في حين خرجت بعض البنوك من السوق، للتركيز على قطاعات أكثر ربحية.

ويستولى البنك الأهلي التجاري السعودي، أكبر البنوك السعودية، دور بنك التسوية للريال، الربوط بالدولار الأميركي منذ أكثر من 30 عاما عند 3.75 ريال لكل دولار. وبنك الخطوة تعتبر العملة السعودية ثالث عملة عربية للتسوية مدرجة في المنصة إلى جانب الدرهم الإماراتي والجنينة المصري.

وترى السعودية أكبر اقتصاد عربي بناتج محلي يتجاوز 700 مليار دولار في 2019، كما أنها أكبر مصدر للنفط في العالم، أن إدراج الريال في المنصة أمر أساسي في تحقيق رؤيتها